مجلّة الواحات للبحوث والدراسات
ردمد 7163- 1112
http://elwahat.univ-ghardaia.dz

تحليل السياسات الأوروبية في منطقة المغرب العربي من وجهة نظر مدرسة التبعية

نسرين نموشي[1،2]

1- طالبة باحثة في قسم الدراسات الدولية- جامعة الجزائر 3

2- قسم العلوم السياسية- كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة العربي التبسي- تبسة

العنوان الشخصي: حي 06 ماي الشطر الثالث رقم 909 ونزة- ولاية تبسة- 12350

nesrinenemouchi@yahoo.fr

الملخص -

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة إخضاع العلاقات الأوروبية المغاربية للاختبار النظري، و معرفة المدى الذي يمكن أن يزودنا به الإطار النظري التحليلي لمدرسة التبعية بفهم جديد حول حقيقة و واقع السياسات الأوروبية في المنطقة المغاربية، و تتم هذه المعالجة النظرية للعلاقات الأوروبية المغاربية من خلال إسقاط مفاهيم هذه المدرسة(ك: مفهوم التبعية، و علاقات مركز و محيط، و فك الارتباط، العنف البنيوي) على السياسات الأوروبية الموجهة نحو منطقة المغرب العربي، هذه السياسات التي تنطلق من وجود تفاعلات أوروبية– مغاربية لا تتأتى فقط من القرب الجغرافي أو العمق التاريخي لعلاقات الضفتين، و إنما أيضا بتشابك و كثافة المصالح القائمة على مر المراحل التي مرت بها واختلاف الأطر التي تنظم هذه العلاقات، فبعد استقلال الدول المغاربية من الاستعمار الأوروبي و نشأة المجموعة الاقتصادية الأوروبية بدأت مرحلة جديدة من العلاقات التي تجمع بين ضفتي المتوسط الغربي بداية من اتفاقيات الانتساب و علاقات التعاون والحوار الأوروبي العربي، وصولا إلى اتفاقيات الشراكة التي أبرمت بين الاتحاد الأوربي و الدول المغاربية الثلاث (تونس، المغرب، الجزائر) وفق مسار برشلونة.

الكلمات المفتاحية -

الاتحاد الأوروبي – المغرب العربي – العلاقات الأوروبية المغاربية– مدرسة التبعية

Abstract-

This study aims to test theoretically the European Maghreb relations and to known the magnitude wich can provide us the theoretical and analytical framework of School dependency with a new understanding About the fact and the reality of European policies in the Maghreb region ; These policies emanating from the presence of interactions Euro-Maghreb does not only come from the geographical proximity or historical depth of relations the two banks ; but also by the complexity and intensity of existing interests over the stages through which the different frameworks governing these relations .

The key words –

the European Union , Maghreb Arabic , Maghreb-European relations, School dependency

مقدمــة -

طرأت على العلاقات الاوروبية- المغاربية تغيرات كثيرة جعلتها تتراوح بين الصراع والتعاون، وقد تميزت علاقات الضفتين بتعدد الأطر المنظمة لها والتي لم تتأثر فقط بنمط التفاعلات الحاصلة بين الإقليمين، وإنما أيضا بطبيعة التحولات التي تحدث داخل الاتحاد الأوربي. وعلى الرغم من تعدد الأطر المنظمة للسياسات الأوروبية في المنطقة، إلا أنها تشترك في رغبتها الدائمة في الحفاظ على مصالحها الحيوية جيواستراتيجية كانت أم اقتصادية، مما انعكس سلبا على دول المغرب العربي وأعاق مسارات التنمية فيها وأبقاها في دائرة التبعية للاتحاد الأوروبي.

إشكالية الدراسة -

تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول السؤال المركزي التالي:

إلى أي مدى تساهم طروحات مدرسة التبعية في تفسير وتحليل السياسات الأوروبية في منطقة المغرب العربي؟

وللإجابة على هذا السؤال تم تفكيكه إلى **الأسئلة الفرعية** التالية:

- ما هو مضمون الطروحات النظرية لمدرسة التبعية في تحليلها للعلاقات الدولية؟ وما هي مرجعيتها التاريخية؟

- ما هي أهم مراحل تطور السياسات الأوروبية في منطقة المغرب العربي ؟
- هل أدت مشاريع التعاون الأوروبية المغاربية إلى تحسين اقتصاديات الدول المغاربية، أم تعميق تبعيتها(كدول أطراف) للإتحاد الأوروبي(دول المركز)؟

ويمكن التطرق إلى هذا الموضوع من خلال **المحاور** التالية:

المحور الأول: مدرسة التبعية في العلاقات الدولية

المحور الثاني: تفاعل الاتحاد الأوروبي مع منطقة المغرب العربي : بين مد المصالح وجزر التحديات

المحور الثالث: السياسات الأوروبية في منطقة المغرب العربي: سمات العنف البنيوي بين المركز والمحيط

الخاتمة -

المحور الأول: مدرسة التبعية في العلاقات الدولية

تعرف الموسوعة السياسية التبعية على أنها نظام سياسي اقتصادي تخضع بموجبه إحدى الدول لدولة أخرى مما يحرم الدولة التابعة من ممارسة كافة مظاهر سيادتها في داخل إقليمها وفي المجتمع الدولي[1].

أما نظرية التبعية فقد نشأت كمبحث نقدي ماركسي جديد في نظريات التحديث والتنمية، حيث ترى أن المظهرين المعاصرين المتمثلين في التنمية والتخلف لم يكونا مرحلتين مختلفتين في تطور البشرية، وإنما كانا مظهرين لنفس العملية التاريخية. وقد بدأت هذه العملية في القرن السادس عشر بظهور الرأسمالية في أوروبا الغربية حيث منها انتشرت عن طريق التوسع التجاري ثم الحكم الاستعماري لكن هذه الظاهرة لم يصاحبها انتشار لفوائد الرأسمالية بصورة متساوية، وإنما كانت تتصف بعلاقات دولية تسودها الهيمنة والاستعباد تمكنت من خلالها الدول الرأسمالية من إعادة تنظيم بنية المجتمع في الأراضي الواقعة فيما وراء البحار بما يتناسب وحاجاتها[2].

ومنذ أواسط ستينات القرن العشرين بدأ مفهوم التبعية بالتبلور لدى بعض مفكرين أمريكا اللاتينية، من أمثال فرانك (وهو ألماني المولد والجنسية) انزو فاليتو من التشيلي، ودوز سانتوس، وسيلزو فورتادو وهينريك كاردوزو من البرازيل وغيرهم[3]، ثم ما لبثت أفكار هؤلاء أن انتشرت وتطورت على يد مفكرين

آخرين في بلدان العالم الثالث الأخرى ومن بلدان أوروبا الغربية، وصارت هذه الأفكار تمارس تأثيرا كبيرا على دراسات التنمية والتخلف [4]خلال عقدي السبعينات والثمانينات تحت اسم مدرسة التبعية " Dependency school"، ويعد المفكر العربي سمير أمين أحد أبرز منظري هذه المدرسة.

التيارات الفكرية لنظرية التبعية :

تنطوي مدرسة التبعية على اتجاهات متعددة يمكن ذكر منها ما يلي:

- **تيار التخلف:** يمثل هذا الاتجاه أندريه قوندر فرانك الذي توصل إلى استنتاجاته انطلاقا من تحليل التاريخ الاقتصادي لبلدان العالم الثالث، حيث يركز الباحث على فكرة تنمية التخلف في النظام العالمي، وقد توصل إلى وجود علاقة سببية بين بلدان المركز وبلدان المحيط، أي أن العلاقة بين الطرفين تتضمن تباين البنيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لدول المحيط مما يزيد من ارتباطها ببنيات دول المركز وبالتالي بقدر ما تتطور العلاقة بين المركز والتوابع بقدر ما تزداد وتيرة التخلف[5].
- **تيار الإمبريالية :** يجد هذا التيار أصوله التاريخية في النظرية اللينينية –الهوبسونية للإمبريالية، أما عن الدراسات المعاصرة للإمبريالية نجد دراسة بول باران، وسويزي الأمريكيين اللذين اعتبرا أن القرن العشرين يتميز بالهيمنة التدريجية لشمال أمريكا مكان الإمبراطورية الأوروبية الاستعمارية، ومدافعين عن مركز دول العالم الثالث معتبرين أن أفضل وسيلة لهذه الدول من أجل تحقيق التنمية هي في الخروج من هذا النظام. وقد تميزت دراسات بول باران بإبراز الدور الأمريكي العسكري والاقتصادي في تدعيم الإمبريالية المعاصرة من خلال الهيمنة العسكرية وارتباط النقد الدولي بالدور الأمريكي، والتمركز والانتشار للشركات الأمريكية عبر القومية، كما يعتبر أن السبب الرئيسي لاستمرار الإمبريالية هو في سياسة الدول الصناعية، من أجل ضمان حصولها على المواد الأولية من العالم الثالث، كما يشير إلى أن الانخفاض التدريجي للقوة الشرائية في دول العالم الثالث إلى فائض قيمة لصالح الدول الصناعية المتطورة[6].

- **تيار المركز والمحيط** : يمثل هذا التيار كل من المفكرين العربيين سعد زهران وسمير أمين. حيث يشير سمير أمين إلى أن التراكم البدائي القائم على التبادل اللامتكافئ سيتعزز ويساهم في تمثيل التبعية التجارية والمالية والتقنية وبالتالي السياسية والثقافية لدول الأطراف، حيث يقول: " في المراكز تحكم القوى الاجتماعية الداخلية بصفة أساسية تراكم رأس المال، ثم تخضع العلاقات الخارجية لتخدم هذا المنظور الداخلي بينما في الأطراف ليست عملية التراكم إلا ناتجا مطعما على التراكم المركزي، فهي بهذا المعنى تراكم تابع "[7]. فتنمية البعض(المراكز المسيطرة) وتخلف البعض الآخر(التخوم المسودة) لا يمكن فصلهما كوجهي عملة واحدة، وأن كليهما ناتج أصيل للتوسع العالمي للرأسمالية[8]. وحسب سمير أمين فإن الأطراف (حتى أكثرها ديناميكية) ، تبقى أطرافا أي مجتمعات مخترقة بكل التناقضات الكبرى الناتجة عن تواجد بؤر محدثة محاطة بمحيط ضعيف التحديث، وهذه التناقضات ستساعد على إبقائها تابعة وخاضعة لاحتكارات المركز[9]. وقد ساهم جون غالتونغ في تفسير الإمبريالية المعاصرة أي ما يسميه الاستعمار الجديد، معتبرا أن الهيمنة الجديدة التي تحل محل التدخل العسكري المباشر أصبحت تتم من خلال رأس الجسم وهو ما يوافق المنظور السابق، لكنه يعتبر أن كل مجموعة مكونة هي نفسها من مركز وأطراف، وأن هناك علاقة تجانس وترابط بين مركز المراكز ومركز الأطراف، وعدم تجانس ومصالح متناقضة بين أطراف المراكز وأطراف الأطراف، ويعتبر غالتونغ أن الإمبريالية هي علاقات بنيوية عامة بين مجموعتين وأن دورها هو في اعتماد سياسة تفتيت هذه المجتمعات[10]، كما نقل غالتونغ التحليلات الماركسية من مستوى المجتمعات الوطنية إلى المستوى العالمي، كما تميزت أبحاث غالتونغ بالربط بين الإمبريالية وما يسميه العنف البنيوي، معتبرا أنه لا يمكن تحقيق السلم الدولي من خلال وقف العنف المباشر فقط بل ينبغي وقف كل أشكال العنف بما فيه العنف البنيوي[11].
- **تيار النظام العالمي:** يعد ايمانويل والرشتاين(إلي جانب كتاب آخرين أمثال فردناند بروديل، راؤول بريباش) أحد الكتاب البارزين الذين اهتموا بدراسة

وفهم التنمية المتفاوتة في العالم، وتأثير الاقتصاد العالمي، حيث طمح إلى صياغة نظرية النظام العالمي[12].

في هذا الصدد يرى إيمانويل والرشتاين أن التاريخ الإنساني قد عرف شكلين من النظام العالمي: الإمبراطوريات العالمية والاقتصادية العالمية، والتمايز الوحيد بينهما يتعلق بكيفية اتخاذ القرارات في شأن توزيع الموارد، وعلى اختلاف الآلية المتبعة في التوزيع في النمطين يبقى وجه الشبه متعمد بانتقال الموارد من مناطق الأطراف إلى المراكز[13].

والنظام العالمي الحديث هو مثال لاقتصاد عالمي، أهو منظومة تأضي إلى انعدام التكافؤ بشكل متدرج في التوزيع والقائم على مركزه، بعض نماذج من الإنتاج بطريقة احتكارية نسبيا، ومردودية مرتفعة والتي تغدو تبعا للبؤر الأكثر كثافة وشدة في تراكم رأس المال، ومن شأن هذا التمركز أن يسمح بتقوية هياكل الدولة التي نجهد بدورها لضمان استمرار احتكار هذه النماذج من الإنتاج[14].

غير أن والرشتاين ضمن نظريته نطاقا اقتصاديا آخر في سياق وصفه للاقتصاد العالمي ألا وهو شبه الطرف semi-periphery متوسط بين المركز والأطراف .

حيث يرى والرشتاين أن المنطقة شبه الطرف تقوم بدور وسط داخل النظام العالمي يكشف عن سمات معينة هي من خصائص المركز، وسمات أخرى هي من خصائص الأطراف[15].

المحور الثاني: تفاعل الاتحاد الأوروبي مع منطقة المغرب العربي : بين مد المصالح وجزر التحديات

أولا: مراحل تطور السياسات الأوروبية في منطقة المغرب العربي

تشير السياسات الأوروبية في المنطقة المغاربية إلى موقع المنطقة في قلب دائرة الاهتمام الأوروبي، وتتضح هذه السياسات من خلال عملية الحوار الأوروبي–العربي الذي تأسس غداة الحرب العربية- الإسرائيلية في أكتوبر1973، وكذا ما سمي بالتعاون الأوروبي العربي والذي جاء نتيجة للسياسات المتوسطية التي انتهجتها الجماعة إزاء المنطقة العربية، وصولا إلى

الشراكة الاورو- المتوسطية التي انخرطت فيها الدول المغاربية منفردة مع الاتحاد الأوربي .

1- سياسة الانتساب 1957- 1972

يأتي الاهتمام الأوروبي بالدول المغاربية في سياق ما اصطلح عليه بـ: "سياسة اتفاقية الانتساب" والتي تعود جذورها إلى معاهدة روما 1957 المنشئة للجماعة الاقتصادية الأوروبية، حيث تضمنت معاهدة روما المنشئة للجماعة الاقتصادية الأوروبية 1957 مواد تنظم الكيفية التي تقوم الجماعة بموجبها بعقد اتفاقيات بينها مجتمعة، وبين دول أخرى غير أعضاء[16]، فخلال صياغة المعاهدة أصرت فرنسا على إشراك الأراضي التابعة (المستعمرات) ومنحها بعض المزايا، التي تسمح لها بالاحتفاظ بالعلاقات الخاصة التي كانت تتعامل بموجبها معها، ومنحت هذه الدول تيسيرات تعريفية تتماشى مع التخفيضات التي التزمت بها جماعة الست في بناء اتحادها الجمركي، إلا أن جامعة الدول العربية أصدرت قرارا في نوفمبر 1959 بمعارضة إدماج المستعمرات في السوق الأوروبية[17].

وقد كانت كل من المغرب وتونس مرتبطتين بالمجموعة الأوروبية، وهذا بفضل العلاقات الخاصة التي تربط فرنسا بالدولتين، وبداية من 1963 باشرت كل من تونس والمغرب مفاوضات لعقد اتفاقية مشاركة مع المجموعة الأوروبية، وانتهت سنة 1969 باتفاقية مشاركة مدة خمس سنوات(اتفاقية التجارة التفضيلية)[18].

وقد التزمت الدول الأوروبية حسب نص اتفاقية 1969 الموقعة مع المغرب وتونس بمنح الإعفاء الجمركي للمنتجات الصناعية باستثناء المنتجات الصناعية من أصل زراعي[19].

النقد الموجه لاتفاقيات الانتساب

ما يمكن تسجيله حول اتفاقيات جيل الستينات مع كل من تونس والمغرب أنها كانت ذات طبيعة تجارية بالأساس، تدور في مجملها حول الصادرات الزراعية بشرط احترام المعايير، كما أنها لم تتم في إطار إقليمي متعدد الأطراف كما حصل مثلا في إطار اتفاقية لومي، لكن جرت في إطار مفاوضات ذات طابع ثنائي بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية وكل بلد مغاربي بشكل منفرد دون الأخذ بعين الاعتبار أي تطور إقليمي[20].

وقد عرف تطبيق هذه الاتفاقيات العديد من العقبات خاصة ما ارتبط بمظاهر عدم التكافؤ الاقتصادي والتفاوت في مستويات التنمية لدى الضفتين، إضافة إلى عدم قدرة المنتجات المغاربية على المنافسة وعجزها على اختراق الأسواق الأوروبية، ناهيك عن افتقار البلدان المغاربية إلى الكفاءات العلمية التي من شأنها تطوير الاقتصاد والمجتمع، الأمر الذي أوجب وضع سياسة أكثر شمولا للعلاقات بدول المتوسط .

2- السياسة المتوسطية الشاملة

تضم هذه المقاربة الشاملة التي وضعت في عام 1972، سلسلة من الاتفاقات الثنائية في شأن المساعدات التنموية والتعاون التجاري المعقودة مع سبع دول ساحلية على حدود أوروبا الجنوبية، وتشمل الأردن وتستثني ليبيا وألبانيا. كما عقد اتفاق تفضيلي في عام 1986، قدم بعض الامتيازات التجارية، وجرى ضم دول متوسطية من غير الأعضاء مثل تركيا وقبرص ومالطا في إطار السياسة المتوسطية الشاملة. لكن الجماعة الأوروبية عرضت على هذه الدول اتفاق ارتباط يمهد للعضوية المحتملة في مقابل اتفاق تعاون مع دول المشرق والمغرب. تتضمن اتفاقات التعاون كلها عنصرين: بروتوكولات مالية(مساعدات وقروض من الصندوق الأوروبي للاستثمار) واتفاقات تجارية تفضيلية، أما هدفها العام فهو تعزيز التجارة الأوروبية في منطقة المتوسط وفتح السوق الأوروبية، من خلال شروط صارمة، أمام المنتجات المتوسطية الصناعية والزراعية، وتشمل أيضا بندا اجتماعيا يتعلق بإدارة مسألة الهجرة التي غدت هما جسيما في أوروبا، ولاسيما مع إغلاق الأراضي الأوروبية في وجه موجات هجرة جديدة بعد عام1973[21] .

فالروابط التنظيمية بين الجانبين لم تعد ترتكز في شكل اتفاقيات تجارية بحتة بل أصبحت الأرضية المشتركة للعلاقات التنظيمية بين الجانبين تركز على رؤية شاملة لأربع مجالات هي :

- تحرير المبادلات التجارية بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية والدول المتوسطية غير الأوروبية
- إزالة الحواجز الجمركية الأوربية أمام المنتجات المغاربية الصناعية مع الاستثناء المؤقت للمنتجات البترولية المكررة، إضافة إلى تخفيض الرسوم

الجمركية إلى درجة كبيرة على صادرات المغرب العربي الزراعية من 30٪ إلى 80٪ .

- تحسين ظروف العمالة المغاربية- التحول والإقامة.
- وضع برنامج للتعاون الاقتصادي .

وضع اتفاقيات 1976 بعد انضمام اليونان اسبانيا والبرتغال

إن المفاوضات التي أدت إلى اتفاقيات التعاون لعام 1976 تمت على أساس المعطيات التي كانت موجودة بالنسبة للعلاقات التجارية بين الدول المغاربية والمجموعة الأوروبية، حيث أنها لم تأخذ بعين الاعتبار الانضمام المرتقب لدول جنوب أوروبا الأمر الذي سوف يؤدي إلى تغيير معادلة العلاقات الأوروبية المغاربية، وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى منافسة صادرات تلك الدول بالنسبة لصادرات دول المغرب العربي، خاصة تونس والمغرب، علما أن اتفاقية التعاون 1976 أبرمت لمدة غير محدودة عكس اتفاقية 1969 التي كانت محددة الأجل بخمس سنوات[22].

وفي الوقت نفسه كانت البنية الاقتصادية للدول الثلاث الجديدة بنية مجتمعات نامية تحتاج إلى حماية بعض الصناعات والقطاعات الاقتصادية في مواجهة بعض الصادرات إلى الجماعة، ومنها صادرات الدول المغاربية، ولكن لم تطرح الجماعة الأوروبية البدائل الفعلية لمواجهة هذا الوضع الجديد، بل أشارت دوائرها إلى أن الأقطار العربية المتضررة من جراء توسيع السوق لديها ورقة الضغط على الجماعة المتمثلة في التجارة الثنائية مع الجماعة الأوروبية [23].

تقييم اتفاقية 1976

لقد تضمنت هذه الاتفاقية تقديم المعونات المالية والفنية إلى جانب تنشيط المبادلات التجارية، وإذا ما أجرينا تقييم الاتفاقية فإننا نلاحظ أنه على الرغم من أن الاتفاق كان يهدف إلى إعادة تنشيط الصادرات المغاربية بصفة عامة والمنتجات الزراعية بصفة خاصة وذلك عن طريق تحسين دخول المنتجات المغاربية إلى السوق الأوروبية إلا أن تلك الامتيازات التفضيلية لم تؤد الغرض المرجو منها ويرجع ذلك الإخفاق إلى مضمون الاتفاق نفسه من جهة وبعد دخول كلا من إسبانيا والبرتغال واليونان إلى السوق الأوروبية المشتركة من

جهة أخرى، التي كان يعني إدماج زراعتهم وحرية تنقل سلعهم الزراعية في السوق الأوروبية المشتركة بدون أي قيد أو شرط، فكانت الأولوية بطبيعة الحال تقدم لسلع الدول الأعضاء على سلع الدول المتعاقدة مع السوق، ومن ثم فإن اتفاقية التعاون لعام 1976 بين المجموعة الأوروبية ودول المغرب العربي، لم تظهر أي أثر إيجابي للتطلعات الواسعة المتمثلة في تحسين شروط دخول منتجاتها للسوق الأوروبية وبالتالي زيادة المبادلات التجارية .

3- الحوار الأوروبي- العربي 1972- 1992:

تنسب عبارة الحوار الأوروبي- العربي إلى ميشيل جوبير Michel Jobert والرئيس بومبيدو pompidou الذي تحدث فيه في جويلية 1973 مع الرئيس الحبيب بورقيبة، إلا أن الدكتور بشارة خضر يرى أن مطلب الحوار من الجانب العربي كان مهيأ قبل حرب أكتوبر 1973 التي لعبت دورا مساعدا في إطلاقه[24]، والتي يعتبر إحدى النتائج الجانبية لها ولأزمة الطاقة العالمية التي أبرزتها هذه الحرب في أبعادها الحقيقية، ونبهت إلى أخطارها ومضاعفاتها المحتملة على اقتصاديات العالم العربي بصورة خاصة.

وقد اتسمت العلاقات العربية الأوروبية خلال تلك الحقبة بما يسميه البعض دبلوماسية المقايضة بين السياسة والاقتصاد[25]، وهنا تجدر الإشارة إلى اختلاف أولويات وأهداف الطرفين، فالجانب العربي كان يركز على تحقيق طلب سياسي من خلال البحث عن تفهم للطرح العربي وتبني مواقف ايجابية على الساحة الدولية بما يخص القضايا العربية وضمان الدعم الأوروبي فيما يخص الصراع العربي الإسرائيلي عن طريق إشراك الطرف الأوروبي في هذا الصراع، إضافة إلى مطالب اقتصادية تتمحور حول حماية الاستثمارات العربية في أوروبا، حرية دخول المنتجات العربية للأسواق الأوروبية، نقل التكنولوجيا من أوروبا بشروط مميزة، استخدام الأقطار العربية لمواردها الطبيعية وخاصة النفطية باعتبار أن النفط يشكل العنصر الرئيسي في العلاقات العربية- الأوروبية- في تحقيق تنمية اقتصادية وإقامة قدرة صناعية عربية متطورة من خلال التعاون مع أوروبا. بينما كانت دول المجموعة الأوروبية ترمي من خلال الحوار إلى ضمان التموين المنتظم بالنفط وبأسعار معقولة، مشاركة رأس المال

العربي في الصناعة الأوروبية، زيادة الصادرات الأوروبية إلى المنطقة العربية وكذا حماية الاستثمارات الأوروبية في البلاد العربية (بمعنى النفط مقابل التكنولوجيا والمعدات اللازمة للتنمية) .

4- ندوة برشلونة

جاء عقد الاجتماع الوزاري للشراكة الاورو- متوسطية يومي 27- 28 نوفمبر 1995 في برشلونة. حيث أفتتح في 27 نوفمبر بخطاب ألقاه العاهل الأسباني خوان كارلوس الأول ثم بدأت المناقشات الرسمية في قضايا عديدة تهم جميع الأطراف وتمت المصادقة على البيان الختامي في 28 نوفمبر 1995. أما عن الدوافع التي أرست ندوة برشلونة فيمكن إيجازها فيما يلي :

- الأهمية الإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط في سياق إمداد الإتحاد الأوروبي من الطاقة التي يلبي أغلب احتياجاته منها من الدول الجنوبية المشاطئة له (ليبيا، الجزائر)[26].

- الهاجس الأمني والرغبة في خلق بيئة إقليمية قادرة على امتصاص النزاعات واحتواءها.

- البحث عن دور إقليمي أكبر خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الإتحاد السوفيتي تحول النفوذ الذي كانت تتمتع به الولايات المتحدة الأمريكية إلى هيمنة.

- تحقيق التوازن بين التزامات الاتحاد الأوربي الجديدة اتجاه أوربا الشرقية و أوربا الوسطى من جهة، والتزاماته اتجاه دول جنوب البحر الأبيض المتوسط من جهة أخرى[27] .

محتوى ندوة برشلونة

لقد توصلت الأطراف المشاركة في المؤتمر من حيث المبدأ إلى إقامة شراكة بين الاتحاد الأوروبي من ناحية، والبلدان المتوسطية الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من ناحية أخرى. حيث تدخل دول الشمال الإفريقي الخمس (مصر،تونس،الجزائر،المغرب،وموريتانيا) في علاقة خاصة مع دول الاتحاد الأوروبي، بحكم كونها(فيما عدا موريتانيا) ليست طرفا في إطار لومي[28]، وقد

شملت هذه الشراكة ثلاث مجالات أساسية: الأول يتعلق بالسياسة والأمن. والثاني بالاقتصاد والمال. والثالث بالنواحي الاجتماعية والثقافية[29].

ثانيا: تحديات العلاقات الأوروبية المغاربية

تسعى الفواعل الدولية من خلال علاقاتها مع بيئتها الخارجية إلى تحقيق أهدافها ومصالحها الإستراتيجية، لكن عادة ما تواجه هذه العلاقات تحديات تنتج عنها فجوة بين ما هو مأمول وما تم تحقيقه فعلا سواء ما تعلق بأهداف العلاقات أو نمط العلاقات المراد إرساؤها، الأمر الذي ينطبق على العلاقات الأوروبية المغاربية التي بدورها تعاني من مجموعة من التحديات والتي يمكن أن نتطرق إليها من خلال ما يلي:

1 نمط العلاقات القائمة بين الطرفين:

إن القراءات المقارنة لاجتماعات قمة الاتحاد الأوروبي النصف سنوية وكذلك اجتماعات مجلس الاتحاد الأوروبي في بروكسل، وما تصدره المفوضية الأوروبية من بيانات بصدد الأحداث والقضايا الدولية والإقليمية باعتبارها إطارا للتعبير عن مصالح كل دول الاتحاد الأوروبي، توضح أن هناك ثلاث تيارات لها مشاغلها واهتماماتها السياسية والاقتصادية في المناطق التي تفضلها أو تنتمي إليها، ولكن من غير تناقض مع التيارات الأخرى، حيث القاسم المشترك هو بناء الاتحاد الأوروبي، وفق التصورات التي يحملها كل طرف[30]:

- التيار المتوسطي الذي تقوده فرنسا، تدعمها ايطاليا، اسبانيا، البرتغال، اليونان، ايرلندا التي تناقض الموقف البريطاني، وهو الأكثر أوروبية، ويدعو إلى سياسة خارجية ودفاعية أوربية مستقلة وتفعيل دور إتحاد أوروبا الغربية في القضايا الأمنية، وتطوير الشراكة الأوروبية المتوسطية، والمشاركة بدور أوروبي أكبر في عملية التسوية السلمية المستندة إلى "أوسلو"، كذلك ربطها ما بين الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط وحوض المتوسط.

- التيار الذي تقوده ألمانيا وتساندها بلجيكا، هولندا، الدانمرك وبقية الدول التي تحاول أن تسحب الاتحاد بقاطرته الاقتصادية والمالية والاستثمارية نحو شرق أوروبا، وتشجع الاندماج الأوروبي والانضمام حلف شمال الأطلسي مع اهتمام أقل لما يجري في الشرق الأوسط، ومسارات عملية التسوية التي تفضل أن

يضطلع بها الأمريكيون، لكونها تتعلق بدول غير متوسطية. وهي لم تتحمس لمسألة الشراكة المتوسطية، إلا وفق الشروط التي وضعتها، فيما يتعلق بحقوق الإنسان، الديمقراطية، مع التزامها بما جاء في الشراكة الأوروبية الإستراتيجية مع المتوسط والشرق الأوسط .

- التيار الذي تتزعمه بريطانيا، المتسمة بسياستها الأطلسية الأنجلوساكسونية، أكثر من السمة الأوروبية. وهي لا تؤيد دورا أوروبيا متعارضا مع الدور الأمريكي، ولم تكن من الدول المؤيدة للحوار العربي- الأوروبي. وكذلك عرقلة العديد من خطط الشراكة الاورو- متوسطية، وأغرقتها في بيروقراطية وشروط تعجيزية لاتفاقيات الشراكة، وقد عبرت أكثر من مرة أنها غير ملتزمة بالقرارات التي توصلت إليها قمة برشلونة للشراكة المتوسطية.

2 مسألة الهجرة غير الشرعية

حيث تثير مسألة الهجرة غير الشرعية عدة قضايا ومواضيع والتي تتعلق بشأن تكيف المهاجرين مع الأوضاع الجديدة والتغير في أسلوب الحياة، والقيم والمعايير، والعلاقات الاجتماعية، مما يجعل لهذه الظاهرة أولوية في السياسة الخارجية لهذه الدول ناهيك عن وجود علاقة إرتباطية بين الهجرة غير الشرعية والسياسة الخارجية لهذه الدول في إطار العلاقات الدولية عموما والأورو–مغاربية على وجه التحديد، حيث تعد هذه القضية من بين أهم القضايا المشتركة بين الإتحاد الأوروبي والدول المغاربية التي لا تعتبر فقط دول مصدر وإنما أيضا مناطق عبور للهجرة باتجاه دول الضفة الأوروبية، وكذلك لكون الهجرة غير الشرعية تعتبر من بين التحديات الأمنية المشتركة في المنطقة المتوسطية خاصة في ظل الأوضاع الأمنية المتردية التي تعاني منها المنطقة المغاربية حيث تسارعت وتيرة الهجرة إلى أوروبا على نحو غير مسبوق – في أعقاب ما عُرف بثورات الربيع العربي من دول الشرق الأوسط وأفريقيا بشكل دفع معظم قادة دول الاتحاد الأوروبي إلى التفكير في تحرك استراتيجي يهدف إلى مواجهة هذه الموجة غير المسبوقة من الهجرة إليها، ومحاولة احتواء ما يمكن أن يحمله المهاجر معه من جرائم وأمراض وأفكار متطرفة تنعكس سلبا على اقتصاد الدول المستقبلة وتركيبتها الاجتماعية والبشرية وكذا الهوياتية.

3 العلاقات الأوروبية الأطلسية

تنعكس الطبيعة الخاصة للاتحاد الأوروبي كفاعل دولي على تطور دوره السياسي في السياسة العالمية، حيث أصبح ينظر إلى هذا الدور باعتباره دورا محدودا قياسا بدور الولايات المتحدة، كما أنه يمثل الشريك الأصغر في العلاقة الاورو- أطلسية، وهو ما بدا واضحا في قناعات المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء، بما يؤشر إلى أن الاتحاد الأوروبي يدرك حدود قوته كقوة عالمية تعتمد أساسا على قوة الولايات المتحدة. ومن هذا المنطلق يسعى الاتحاد إلى مراعاة الاهتمامات الإستراتيجية للولايات المتحدة عند صوغها لسياساتها الخارجية، والحرص على عدم تعارض سياساته مع سياستها، بل التنسيق معها. كما تؤشر الممارسة العملية إلى أن الاتحاد الأوروبي تنقصه القدرة على المبادرة المستقلة تجاه المنطقة، فعلى الرغم من جهوده لكي يكون فاعلا متمايزا تجاه قضايا جنوب البحر المتوسط، فإن ممارسته العملية تؤشر إلى أن سياسته غالبا ما تتبع سياسة الولايات المتحدة[31].

المحور الثالث: السياسات الأوروبية في منطقة المغرب العربي: سمات العنف البنيوي بين المركز والمحيط

إذا حاولنا إسقاط افتراضات مدرسة التبعية على واقع السياسات الأوروبية في منطقة المغرب العربي، نجد التبعية مكرسة فعلا وذلك من خلال آليات ووسائل عديدة، حيث يرى سمير أمين أنه لا يمكن الحديث عن دولة قوية ومستقلة في الأطراف تستمد وجودها من خلال التحالفات التي تقيمها مع رأس المال الاحتكاري الأوروبي، حيث عمدت الرأسمالية الاحتكارية الأوروبية على خلق ودعم تحالفات طبقية في المستعمرات وأشباهها، تكون بمثابة توابع لها، وتكونت هذه التحالفات من عناصر الإقطاع والبرجوازية الكمبرادورية، حيث أصبحت الدولة مجرد أداة تخدم رأس المال الاحتكار الأوربي سواء بطريقة مباشرة من خلال الحكم الاستعماري المباشر، أو غير المباشر من خلال النظم شبه الاستعمارية[32].

فأوروبا تتطلع إلى صيغة تعاون عربي –أوروبي بهدف التقريب بين المنطقتين وهو تعاون تمليه روابط الجوار والتراث الحضاري المشترك ويفرضه تكامل

المصالح وترابطها، ومما يعزز ذلك الارتباط في حلقات متصلة من التفاعلات المختلفة عبر التاريخ الممتد مابين استغلال واستعمار وتعاون وتبعية[33].

فالاتحاد الأوروبي حسب هذا الطرح يهدف بالدرجة الأولى إلى ربط المغرب العربي وفق علاقة مركز- أطراف، من أجل الحفاظ على الإرث التاريخي من هيمنة وبسط للنفوذ.

فهناك من يرى أن الشراكة الاورو- متوسطية –وضمنها اتفاقيات الشراكة الأوروبية مع الدول المغاربية- نابعة من ذلك الإدراك الأوروبي الجمعي بأن المخاطر المحتملة التي تواجه البحر الأبيض المتوسط لا يمكن أن تواجهها المجموعة الأوربية بمفردها ضمن إطار الإتحاد الأوربي وإنما بشراكة الجنوب[34]. فهذه الشراكة أملتها مصالح أوربا الموحدة وعليه وبالتأكيد سوف تؤدي إلى علاقات تعاونية غير متكافئة نتيجة للأوضاع الاقتصادية غير المتوازنة وغير المتكافئة الطرفين، إضافة إلى دخول الجزائر كدولة واحدة في هذه الشراكة، وبالمقابل نجد أن الإتحاد الأوروبي عبارة عن كتلة واحدة تتألف من قوى فرعية تمتلك اقتصاديات قادرة على المنافسة .

فبواسطة الشراكة يمكن أن يتواصل احتواء المنطقة، فبعد عوامل النفط الغاز والهجرة باتجاه الشمال تأتي الشراكة كتكتيك جديد في إستراتيجية الاحتواء تلك[35].

لذلك فإن العلاقة بين الطرفين سوف تبقى لفترات طويلة علاقات تبعية خصوصا في الجوانب الاقتصادية، تبعية جماعية وتبعية فردية: الدول العربية تتحرك عموما كل على حدة في تنافس وتناقض تجاه أوروبا، بينما هذه الأخيرة تتحرك جماعيا وفرادى كذلك، على أن التحرك الفردي من الصعب أن يكون عموما في التناقض يضرب سياسة ومصالح المجموعة الأوروبية ككل[36] .

وإذا كانت أوروبا متماسكة ومتحكمة في قضاياها إلى حد كبير، فإن دول المغرب العربي تواجه قضايا حادة يصعب التحكم فيها بالشكل المطلوب، خاصة وأن الدول الأوروبية تغذي أزمات المغرب العربي بما يمكنها من توجيه علاقات التبعية مع الخارج بما يخدم تلك القوى وفي ذات الوقت مراقبة ما يجري من تطورات في الساحة المغاربية[37] .

هذا الطرح يجد له تأييدا قويا من خلال الرأي الذي جاء به ليستر Lister والذي يقول أن "شمال وجنوب المتوسط لا يملكان علاقة تبادلية ولكن نوع من التبعية، فالتفاعل داخل حوض البحر المتوسط يبقى متأثرا بخصائص التبعية جنوب –شمال، وهذا ما يدفع إلى مناقشة الأفكار والسلوكات الإستراتيجية للإتحاد الأوربي في علاقته الاقتصادية مع جيرانه المتوسطين[38] .

فالدول الأوروبية تحاول فرض نموذجها السياسي(نشر الديمقراطية الغربية)، وخصخصة الاقتصاد بما يتماشى والاقتصاد الغربي تحت غطاء القضاء على القطاعات الحكومية غير المنتجة تماما كما كان في زمن الاستعمار المباشر، حيث فرض على الدول محل الاحتلال التخصص في مادة معينة مكون مرتبطة مباشرة باقتصاد إحدى الدول الاستعمارية[39] .

وهو الرأي الذي ذهب إليه سمير أمين حين طرح مقولة " الاستعمار الجماعي " أي المراكز الرأسمالية التي أصبح باستطاعتها –على العكس من عصر الاستعمار التقليدي –ضبط التناقضات بينها إلى حد ما خاصة في ظل العولمة.

الخاتمة -

للاستفادة من إسهامات النظرية يجب النظر إليها كنسق من المعلومات المرتبة والمنظمة التي تختصر منهجيا رؤية واقعية للظاهرة الملاحظة، والنظر إلى المفاهيم والفرضيات التي تقترحها كأدوات يستعان بها للوصول إلى إدراك وفهم أفضل لتلك الظاهرة. حيث يوجد بين العالم النظري المجرد والعالم الواقعي - الحقيقي- علاقة لا يمكن تجاهلها، فأي سلوك وممارسة عملية تقف خلفها بالضرورة أفكار وتصورات يعتقد بها أصحابها، وهو ما حاولت طروحات مدرسة التبعية التعرض له بالتحليل والنقاش، حيث ترى في السياسات الأوروبية في منطقة المغرب العربي محاولة لاحتواءها من طرف الاتحاد الأوروبي وربطها به وفق علاقة مركز- أطراف، خاصة وأنه يعتبرها مجالا حيويا ومناطق نفوذه، في ظل عجز الدول المغاربية على توطيد علاقاتها البينية وتفعيل ديناميكية تكاملها الإقليمي، الأمر الذي رسخ تبعيتها لدول الاتحاد الأوروبي وصعب من إمكانية فك الارتباط بينهما .

الهوامش -

1عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1986، ص 684

2أمل عبد الفتاح شمس،الفقر والتنمية بين الأوضاع الداخلية والنظام العالمي، القاهرة: دار الفكر العربي،2013،ص105

3 Dario Battistella, Theories des relations internationals, Paris: Presses de Sciences Po, 2003, p, p 220, 221

4خضر زكريا،"التبعية المعوق الأساسي للتنمية"،في: جهينة سلطان العيسى وآخرون، علم اجتماع التنمية،دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع ، 1999 ، ص 127

5 Andre Gunder Frank, "The Development of Underdevelopment," in James D. Cockcroft and others, Dependence and Underdevelopment: Latin Americas Political Economy, New York: Anchor Books I972,p 09

6إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، ط3، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع (د.ت.ن) ص 35. في هذا الصدد أنظر أيضا: دلال ملحس إستستية، التغيير الاجتماعي والثقافي، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2004، ص، ص 146،147

7 نور الدين زمام، القوى السياسية والتنمية ، دراسة في علم الاجتماع السياسي ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2007 ، ص 87. في هذا الصدد أنظر أيضا:

Samir Amin, Accumulation on a World Scale: A Critique of the Theory of Under- development, I New York: Monthly Review Press I974, 03

8سمير أمين، "طريق التنمية ذات التوجه الاشتراكي"، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 430، ديسمبر 2014، ص13

9سمير أمين، الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين، (تر: فهيمة شرف الدين)، بيروت: دار الفارابي، 2002، ص45

10 Johan Galtung , A structural theory of imperialism, journal of peace research , vol 8 no 2 1979, p,p 83 , 84

11 Dario Battistella, op-cit, p224

12 Immanuel Wallerstien, The rise future demise of the world capitalist system, In Scott Burchill and Andrew Linklater, Theories of international relations, Basingstoke, Royaume-Uni :Palgrave Macmillan ,1996,p-p305-315

13 Tony Smith, "The Underdevelopment of Development Literature: The Case of Dependency Theory," *World Politics*, vol. 31, no. 2 January 1979, p,p 253,254

14إيمانويل والرشتاين، استمرارية التاريخ، (تر: عبد الحميد الأناسي) ط2 ، دمشق: دار كنعان ، 2003 ، ص 57.

15أماني عزت طولون، القرية بين التقليدية والحداثة ، الإسكندرية : دار المعارف الجامعية، (د،ت، ن) ص 62 .

16نازلي معوض، " السياسة المتوسطية للجماعة الاقتصادية الأوروبية"، السياسة الدولية، السنة 19، العدد 73، جويلية 1983،ص، ص38، 39

17 إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي: العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002، ص242

18مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة. القاهرة:دار الفجر للنشر و التوزيع، 2006 ، ص 77 أنظر أيضا:

Bichara Khadra (sous direction), L'Europe et la Méditerranée géopolitique de la proximité, paris, 1997, p. 251

19 Fathalah Ouallalou, le Maroc, le Maghreb et l'union européenne entre la tendance à la reproduction des rapports, traditionnels et l'exigence de rénovation enquêtes et documents. Centre de recherches sur l'histoire du monde atlantique Ouest éditions 1996, p 97.

20Fathallah Oualalaou , Après le Barcelone ... le Maghreb est nécessaire . Paris :L'Harmattan, pp167,168

21بشارة خضر،"الاتحاد الأوروبي والعرب من الحوار إلى الربيع العربي"في أحمد سعيد نوفل وآخرون،التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية،بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014ص، ص 193، 194

22 Baghzouz(Omar) " les relations Europe-pays du Maghreb .mutation , enjeux et implications . Bilan d'un demi –siècle (1956-2006) " .Thésée doctorat d'état. (département de sciences politique et des relations internationales ; université d'Alger ; 2007.) p p، 146,147

23 نادية محمود محمد مصطفى، أوروبا و الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986، ص، ص 220، 221

24بشارة خضر،أوروبا و الوطن العربي "القرابة والجوار"، بيروت مركز دراسات الوحدة، 1986، ص 94

25 نظمي أبو لبدة، التغيرات في النظام الدولي وأثرها على الأمن القومي العربي،الأردن، عمان: دار الكندي،2001، ص302

26أركيه رمزاني، "الشراكة الأورو- متوسطية إطار برشلونة"، دراسات علمية ،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 22 (د.ت.ن) ص 08

27خميس شماري وكارولين ستايني، دليل حقوق الإنسان في الشراكة الأوروبية المتوسطية،(تر:إيمان شكيب، شهرت العالم)، مصر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان،2000،ص12

28 محمود أبو العينين،"العلاقات الأوروبية الإفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة"،السياسة الدولية، القاهرة:مركز الأهرام،عدد140، أفريل2000، ص19

29محمد الأطرش،" المشروعان الأوسطي والمتوسطي"، المستقبل العربي ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 210، 1996/08، ص 13

30ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية- الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص 462

31 سليم محمد الزعنون، سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الحركات الإسلامية في المنطقة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص382

32عبد العالي دبلة، الدولة رؤية سوسيولوجية ، القاهرة: در الفجر للنشر والتوزيع، 2004، ص 250.

33عبد الفتاح الرشدان، " العرب والجماعة الأوربية في عالم متغير "، دراسات استراتيجية، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، عدد 12، 1998، ص 07.

34ناظم عبد الواحد جاسور، "جامعة الدول العربية ومستقبل العلاقات العربية- الأوروبية"، شؤون عربية، العدد 99، القاهرة، سبتمبر 1999ص 16.

35 محمد بوعشة،التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة دراسة المفاهيم والنظريات، بيروت: دار الجيل،1999، ص188

36المرجع نفسه، ص181

37المرجع نفسه، ص، ص 181، 182، في هذا الصدد أنظر أيضا:

Majorie Lister, The European Union and the south :Relations with devloping countries, 2nd edition, London Routledge, 2002,P,P 75,76

38أليسادنرو روماينولي، "التنمية الاقتصادية والتبادل الحر الاورو- متوسطي،" موسوعة البحر الأبيض المتوسط، (تر:حسن بن منصور)، الجزائر: منشورات زرياب، 2003، ص56 .

39محمد بوعشة، مرجع سابق، ص 183

المراجع

قائمة المراجع -

أولا: باللغة العربية

أ- الكتب:

- أبو لبدة (نظمي)، التغيرات في النظام الدولي وأثرها على الأمن القومي العربي، الأردن، عمان: دار الكندي، 2001
- أمين (سمير)، الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين، (تر: فهيمة شرف الدين)، بيروت: دار الفارابي، 2002
- الجاسور (ناظم عبد الواحد)، تأثير الخلافات الأمريكية- الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007
- الزعنون (سليم محمد)، سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الحركات الإسلامية في المنطقة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011
- الكيالي (عبد الوهاب)، الموسوعة السياسية، ج1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1986
- إستستية (دلال ملحس)، التغيير الاجتماعي والثقافي، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2004
- بوعشة (محمد)، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة دراسة المفاهيم والنظريات، بيروت: دار الجيل، 1999
- بخوش (مصطفى)، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة. القاهرة:دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006
- دبلة (عبد العالي) ، الدولة رؤية سوسيولوجية ، القاهرة: در الفجر للنشر والتوزيع، 2004
- والرشتاين (إيمانويل)، استمرارية التاريخ، (تر: عبد الحميد الأناسي) ط2 ، دمشق: دار كنعان ، 2003
- زكريا (خضر) ،"التبعية المعوق الأساسي للتنمية"، في: جهينة سلطان العيسى وآخرون، علم اجتماع التنمية، دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع ، 1999
- زمام (نور الدين)، القوى السياسية والتنمية، دراسة في علم الاجتماع السياسي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007
- طولون (أماني عزت)، القرية بين التقليدية والحداثة، الإسكندرية: دار المعارف الجامعية، (د،ت،ن)
- مصطفى (نادية محمود محمد)، أوروبا و الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986

- عبد الرحيم (إكرام)، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي: العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002
- روماينولي (أليسادنرو)، "التنمية الاقتصادية والتبادل الحر الاورو- متوسطي،" موسوعة البحر الأبيض المتوسط، (تر:حسن بن منصور)، الجزائر: منشورات زرياب، 2003
- رمزاني (أركيه)، "الشراكة الأورو- متوسطية إطار برشلونة"، دراسات علمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 22 (د.ت.ن)
- شماري (خميس)و ستايني (كارولين)، دليل حقوق الإنسان في الشراكة الأوروبية المتوسطية،(تر:إيمان شكيب، شهرت العالم)، مصر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان،2000
- شمس (أمل عبد الفتاح)، الفقر والتنمية بين الأوضاع الداخلية والنظام العالمي، القاهرة: دار الفكر العربي، 2013
- شعباني (إسماعيل) ، مقدمة في اقتصاد التنمية، ط3، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع (د.ت.ن)
- خضر (بشارة)، أوروبا و الوطن العربي "القرابة و الجوار"، بيروت مركز دراسات الوحدة، 1986
- ـــــ ، ـــــ، "الاتحاد الأوروبي والعرب من الحوار إلى الربيع العربي"في أحمد سعيد نوفل وآخرون، التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014

ب- الدوريات:

- الأطرش (محمد) ،" المشروعان الأوسطي والمتوسطي"، المستقبل العربي ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 210، 08/1996
- أبو العينين (محمود)،"العلاقات الأوروبية الإفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة "،السياسة الدولية،القاهرة:مركز الأهرام،عدد140، أفريل2000
- الرشدان (عبد الفتاح)، " العرب والجماعة الأوربية في عالم متغير "، دراسات استراتيجية، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، عدد 12، 1998
- أمين (سمير)، "طريق التنمية ذات التوجه الاشتراكي"، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 430، ديسمبر 2014
- جاسور ناظم عبد الواحد ناظم عبد الواحد جاسور، "جامعة الدول العربية ومستقبل العلاقات العربية- الأوروبية"، شؤون عربية، العدد 99، القاهرة، سبتمبر 1999

-معوض (نازلي) ، " السياسة المتوسطية للجماعة الاقتصادية الأوروبية"، السياسة الدولية، السنة 19، العدد 73، جويلية 1983

En français :

A: les ouvrages

- Battistella(Dario), Theories des relations internationals, Paris: Presses de Sciences Po, 2003
- Khadra (Bichara) (sous direction), L'Europe et la Méditerranée la proximité, paris, 1997 géopolitique de
- nécessaire . (Fathallah) , Après le Barcelone ... le Maghreb est Oualalaou Paris :L'Harmattan
- le Maroc, le Maghreb et l'union européenne entre la tendance à la____, ____ rapports, traditionnels et l'exigence de rénovation reproduction des monde Centre de recherches sur l'histoire du enquêtes et documents. atlantique Ouest éditions 1996

B: les theses universitaires

- les relations Europe-pays du Maghreb .mutation , enjeux "Omar) -Baghzouz(.Thésée doctorat "et implications . Bilan d'un demi –siècle (1956-2006) d'état. (département de sciences politique et des relations internationales ; université d'Alger ; 2007

En Anglais:

A:Books

-Amin (Samir), Accumulation on a World Scale: A Critique of the Theory of Under- development, I New York: Monthly Review Press I974

-Wallerstien (Immanuel), The rise future demise of the world capitalist system, In Scott Burchill and Andrew Linklater, Theories of Palgrave Macmillan :Basingstoke, Royaume-Uni international relations, ,1996

-Lister (Majorie), The European Union and the south :Relations with devloping countries, 2nd edition, London Routledge, 2002

B:Periodicals

Frank (Andre Gunder), "The Development of Underdevelopment," in James D. Cockcroft and others, Dependence and Underdevelopment: Latin Americas Political Economy, New York: Anchor Books I972

Galtung (Johan) , A structural theory of imperialism, journal of peace research , vol 8 no 2 1979

Smith (Tony), "The Underdevelopment of Development Literature: The Case of Dependency Theory," *World Politics*, vol. 31, no. 2 January 1979